مردخاي غور الذي كان، لحسن حظه، ملحقاً عسكرياً في السفارة الاسرائيلية في واشنطن، فلم يطله غبار «التقصير». وبعد فترة قصيرة، استقال موشي دايان من منصبه كوزير للدفاع، ثم تبعته حكومة غولده مئير بأسرها. عند هذا المنعطف، وقع إختيار المعسكر العمالي على طاقم جديد لتولي مقاليد الحكم في اسرائيل، لوحظ أن معظم أفراده ينتمون لمن يعرفون، تمييزاً لهم عن جيل الآباء المؤسسين، بجيل الأبناء في حزب العمل. وبذلك أصبح اسحق رابين، الذي شغل حتى ما قبل الحرب بفترة قصيرة منصب سفير اسرائيل في واشنطن، رئيساً للحكومة الاسرائيلية الجديدة، التي شكلت في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، وشمعون بيرس وزيراً للدفاع ويغئال ألون وزيراً للخارجية. كذلك عين حاييم بار ــ ليف، رئيس الأركان السابق، والذي تعرّفه المصادر الاسرائيلية بأنه كان العقل العسكري الذي أدار حرب تشرين فعلياً على الجانب الاسرائيلي، وزيراً للتجارة والصناعة.

غير أنه على الرغم من هذا التغيير في شخصيات الحكم، لم يكن حظ حكومة رابين أحسن كثيراً من حظ سابقتها، وإن بقيت في الحكم نحو سنتين. فخلال ولايتها، استمرت إنعكاسات حرب تشرين في تفاعلها، وأفرزت شروخاً عميقة على أكثر من صعيد. كذلك صعّدت المعارضة نشاطها، بينما دبت الخلافات داخل الحكومة، حديثة العهد في السلطة، خصوصاً بين «الديكين» بيرس ورابين، وأدت إلى ضعضعة هيبتها ومركزها[٣٠]. وفي أواخر أيامها، تورط رئيسها في مخالفات مالية أدت إلى إستقالته وتقديم موعد الانتخابات إلى صيف ١٩٧٧.

ولكن الأهم من ذلك كله، على الصعيد السياسي ــ الانتخابي على الأقل، كان إنفضاض قطاعات ومجموعات لا بأس بها، مما يمكن أن يسمى قوى المركز، التي كانت تلتف حول حزب العمل، أو تؤيده إنتخابياً على الأقل، من حوله، بعد أن تضعضع مركزه، ثم إتجاهها إلى إقامة «تنظيمات» أو «منابر» خاصة بها، سعياً وراء لعب دور مستقل في الحياة السياسية. وحدث ذلك بعد أن «يئست» تلك القوى من التجمع العمالي وإمكانات «إصلاحه»، بينما لم تكن، في الوقت نفسه، على إستعداد للسير وراء ليكود أو معه. وقبيل انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧)، وحدت هذه القوى صفوفها، بزعامة الجنرال المتقاعد البروفيسور يغئال يادين، وأقامت الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)، التي خاضت تلك الانتخابات في قائمة مستقلة[٣١]. وكانت مفاجأة ذلك «الموسم الانتخابي»، التي قلبت الموازين السياسية الاسرائيلية آنذاك، هي فوز هذه الحركة بـ ١٥ مقعداً في الكنيست، اتضح أن معظمها جاء على حساب التجمع العمالي، الذي خسر ١٩ مقعداً، فانخفض عدد نوابه إلى ٣٢ نائباً، مقابل ٥١ نائباً كانت له في الكنيست السابق. ويبدو أن ذلك تم، إلى حد كبير، نتيجة لاتجاه اعداد ملحوظة من ناخبي التجمع العمالي إلى «معاقبته»، بالتصويت لداش بدلاً عنه، لما بدر منه من «تقصير» وتفكك وضعضعة هيبة الحكم، منذ تشرين. أما الليكود فقد زاد من قوته قليلاً، إذا ارتفع عدد نوابه من ٣٩ إلى ٤٣ نائباً؛ ولكنه، مع إنخفاض عدد نواب التجمع إلى ٣٢ نائباً، أصبح القوة السياسية الرئيسية، وتمكن زعيمه بيغن من تشكيل الحكومة الجديدة. وبذلك تحقق ما سمي «إنقلاب ١٩٧٧»، باستلام الليكود السلطة، بعد أن كان قد قضى، مع أجداده، ٥٢ سنة